خادم الحرمين الشريفين يمنح وسام الملك عبد العزيز للمعلمات المتوفيات بمدارس براعم الوطن (ص ٦٠)

أسسها
جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله
١٣٤٣هـ ١٩٢٤م
تصدر عن وزارة الثقافة والإعلام
المشرف العام
د. عبد العزيز بن محيي الدين خوجه
وزير الثقافة والإعلام
مدير الصحيفة ورئيس التحرير
حسين محمد بافقيه

السنة ٨٩ – العدد ٤٣٩٠ •• تصدر أسبوعياً

قرآن كريم

قال تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لله إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾

[سورة البقرة: ١٧٢]

٦٠ صفحة •• الثمن ٣ ريالات سعودية

وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها

الجمعة ٥ صفر ١٤٣٣ هـ الصحيفة الرسمية للمملكة العربية السعودية - تصدر من مكة المكرمة THE OFFIECIAL NEWS PAPER FOR THE GOVERNMENT OF KINGDOM OF SAUDI ARABIA - ISSUED FROM MAKKAH الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠١١ م

خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء

خادم الحرمين الشريفين يعتمد الميزانية العامة للدولة بمبلغ (٦٩٠) مليار ريال

الإيرادات الفعلية
١,١ تريليون ريال

الإيرادات العامة
٧٠٢ مليار ريال

فائض الميزانية
الحالية ١٢ مليار ريال

المصروفات الفعلية
٨٠٤ مليار ريال

النفقات العامة
٦٩٠ مليار ريال

انخفاض الدين العام
بأكثر من ١٣٥ مليار ريال

١٦٨,٦ مليار ريال لقطاع التعليم والتدريب

٣٥,٢ مليار ريال لقطاع النقل والاتصالات

٥٧,٥ مليار ريال للمياه والزراعة والخدمات الأخرى

٨٦,٥ مليار ريال للخدمات الصحية والاجتماعية

٤٠ مليار ريال لصناديق التنمية وبرامج التمويل

٢٩,٢ مليار ريال لقطاع الخدمات البلدية

الرياض – واس

ترأس مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، يوم الإثنين الأول من شهر صفر ١٤٣٣هـ الموافق للسادس والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠١١م في قصر اليمامة بمدينة الرياض، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

وقال معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة إن المجلس، تدارس بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين، في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم، الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ وأقرها.

بعدها وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله كلمة ضافية، لإخوانه وأبنائه المواطنين، أعلن فيها الميزانية، وفيما يلي نص الكلمة التي تشرف بإلقائها معالي الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبد الرحمن بن محمد السدحان:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

إخواني وأبنائي المواطنين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحمد الله وعونه وتوفيقه، نعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٣٣/١٤٣٤هـ والتي تبلغ (٦٩٠) ست مئة وتسعين مليار ريال بزيادة مقدارها (١١٠) مئة وعشرة مليارات ريال عن الميزانية المقدرة للعام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

تفاصيل ص ٢ ٣ ٤ ٥ ٦

خادم الحرمين الشريفين يستقبل وزير المالية وعدداً من المسؤولين

الرياض – واس

تشرف بالسلام على خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، في قصر اليمامة يوم الإثنين ١ صفر ١٤٣٣هـ الموافق ٢٦ ديسمبر ٢٠١١م، معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف، ومعالي نائبه، ومعالي مساعده، ووكلاء وزارة المالية، بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

كما تشرف بالسلام على خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، معالي مستشار خادم الحرمين الشريفين وأمين عام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الأستاذ فيصل بن عبد الرحمن بن معمر، ومعالي نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد بن عبد الله السبتي، ومعالي نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنين الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ، ومعالي محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الدكتور عبد الرحمن بن محمد آل إبراهيم، بمناسبة صدور الأوامر الملكية الكريمة بتعيينهم في مناصبهم الجديدة.

وقد هنأهم الملك المفدى بهذه المناسبة، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقهم لخدمة دينهم ووطنهم.

من جهتهم أعرب الجميع عن شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين على ثقته الكريمة بهم، داعين الله سبحانه وتعالى أن يوفقهم ليكونوا عند حسن ظن القيادة الرشيدة بهم.

واستقبل خادم الحرمين الشريفين أيده الله، معالي وزير التجارة والصناعة السابق الأستاذ عبد الله بن أحمد زينل علي رضا، الذي أعرب عن شكره وتقديره للملك المفدى على استقباله له.

وقد تمنى خادم الحرمين الشريفين لمعالي وزير التجارة والصناعة السابق التوفيق والنجاح.

حضر الاستقبالات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز وزير الدفاع، وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، وصاحب السمو الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد وزير التربية والتعليم، وصاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد الله بن عبد العزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني، ومعالي وزير المياه والكهرباء المهندس عبد الله بن عبد الرحمن الحصين ■

٧ قرارات
١١ الإعلانات الحكومية للمرة الثانية
١٨ العلامات التجارية
٤٦ الإعلانات الحكومية للمرة الأولى
٥٥ الإعلانات المنوعة

خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء

خادم الحرمين الشريفين يعتمد الميزانية العامة للدولة بمبلغ (٦٩٠) مليار ريال

الملك: حرصنا على توفير مزيد من فرص العمل للمواطنين وتعزيز مسيرة التنمية

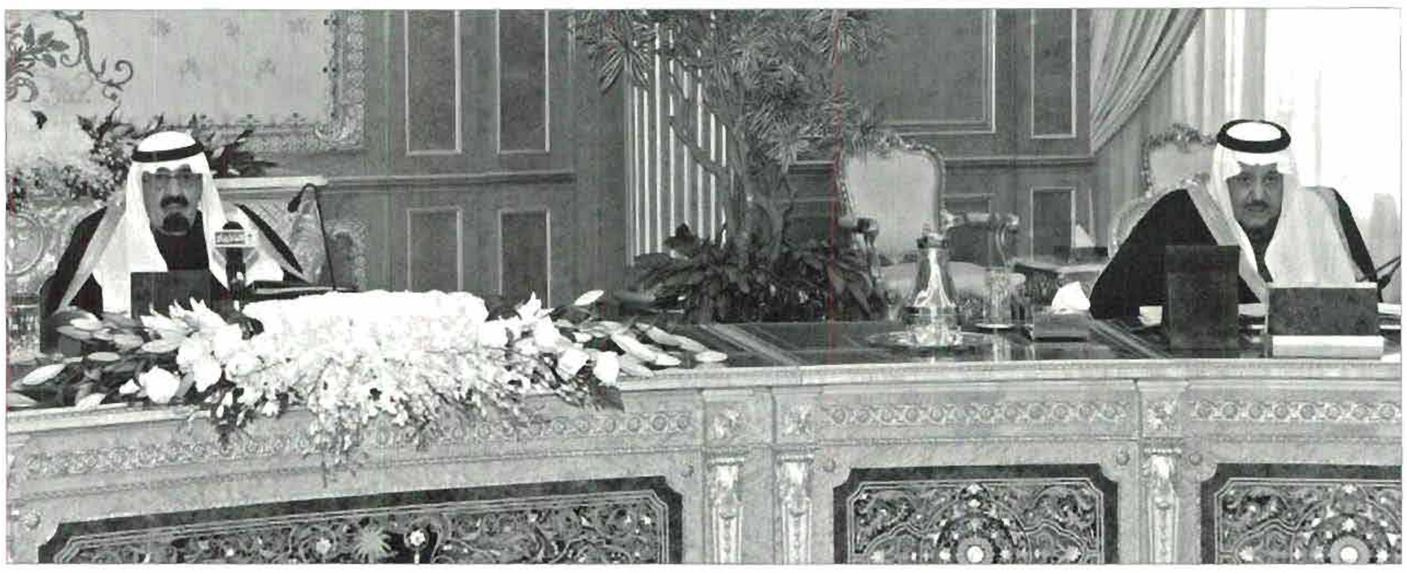

الرياض – واس

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، يوم الإثنين الأول من شهر صفر ١٤٣٣هـ الموافق للسادس والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠١١م ، في قصر اليمامة بمدينة الرياض، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

وقال معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة إن المجلس، تدارس بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين، في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم، الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ ، وأقرها.

بعدها وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله كلمة ضافية، لإخوانه وأبنائه المواطنين، أعلن فيها الميزانية، وفيما يلي نص الكلمة التي تشرف بإلقائها معالي الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبد الرحمن بن محمد السدحان:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

إخواني وأبنائي المواطنين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحمد الله وعونه وتوفيقه، نعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٣٣/١٤٣٤هـ والتي تبلغ (٦٩٠) ست مئة وتسعين مليار ريال بزيادة مقدارها (١١٠) مئة وعشرة مليارات ريال عن الميزانية المقدرة للعام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ في تجسيد لاستمرار حرصنا على تعزيز مسيرة التنمية المستدامة في بلادنا الغالية وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين وتأكيد مستمر على التنمية المتوازنة بين القطاعات وبين المناطق مع مراعاة النظرة المستقبلية للمالية الحكومية وتوازنها حيث تضمنت مشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع التي سبق اعتمادها تقدر تكلفتها الإجمالية بمبلغ (٢٦٥) مئتين وخمسة وستين مليار ريال، وتعزز هذه الميزانية وتدعم ما أصدرناه مؤخراً من أوامر ملكية نأمل عند تنفيذها أن تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطن.

كما تؤكد استمرار نهجنا في إعطاء التنمية البشرية الأولوية التي هي أساس التنمية الشاملة، وتبعاً لذلك فقد تم إعتماد ما يزيد عن (١٦٨) مئة وثمانية وستين مليار ريال من النفقات العامة للتعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة.

وتشمل برامجه استمرار العمل في تنفيذ مشروع تطوير التعليم العام واعتماد إنشاء ما يزيد عن (٧٠٠) سبع مئة مدرسة جديدة للبنين والبنات واعتمادات لاستكمال المدن الجامعية ومشاريع في مجال التدريب الفني والتقني.

وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية يتواصل العمل لتوفير ورفع مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية باعتماد نحو (٨٧) سبعة وثمانين مليار ريال. وقد شملت الميزانية الجديدة تنفيذ عدد من المشاريع ومن ذلك استكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، وإنشاء (١٧) سبعة عشر مستشفى جديداً، كما تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل والاعتمادات اللازمة لدعم برامج الضمان الاجتماعي.

وقد تم اعتماد ما يزيد عن (٢٩) تسعة وعشرين مليار ريال للإنفاق على الخدمات البلدية، وتتضمن ميزانية هذا القطاع مشاريع جديدة وإضافات لبعض المشاريع القائمة.

كما بلغ الإنفاق على الطرق والنقل والاتصالات ما يزيد عن (٣٥) خمسة وثلاثين مليار ريال. وشملت ميزانيتها مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً.

وبلغ المعتمد لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى نحو (٥٨) ثمانية وخمسين مليار ريال.

وتتضمن الميزانية ـ كسابقاتها ـ اعتمادات لمواصلة العمل في تنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية، و" الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ". كما ستواصل صناديق وبنوك التنمية الحكومية المتخصصة تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يدعم التنمية الاقتصادية ويحفز التمويل التجاري.

ختاماً، نحمد الله أن مكننا من مواصلة العمل لتسخير ما حبى الله به هذه البلاد من موارد وطاقات لتنمية وطننا الغالي، ونسأله عز وجل العون والتوفيق لمواصلة ذلك، وأن ينفع بهذه الميزانية كافة المواطنين وأن يعم خيرها أرجاء بلادنا الغالية، ونؤكد في هذا المقام على التنفيذ الدقيق والمخلص لها والمتابعة لذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توجيهات الملك

عقب ذلك، وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ، أصحاب السمو والمعالي الوزراء، بالعمل بجد وإخلاص، لتنفيذ بنود هذه الميزانية على الوجه الأكمل الذي يحقق راحة ورفاهية المواطنين في كل مجالات الحياة.

وبين معالي وزير الثقافة والإعلام، أن معالي وزير المالية وبتوجيه كريم من الملك المفدى، قدم عرضاً موجزاً لمشروع الميزانية الجديدة للدولة، وتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية، وتطوراتها وتطورات الاقتصاد الوطني، والنتائج المالية للعام الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ والملامح الرئيسة للميزانية الجديدة حيث جاء فيه :

وفقاً للتوجيهات السامية الكريمة ولأهمية تعزيز مسيرة التنمية واستمرار جاذبية البيئة الاستثمارية بشكل عام التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن ثم إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين بمشيئة الله، استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ على المشاريع التنموية ، حيث وزعت الاعتمادات المالية بشكل رُكّز فيه على قطاعات التعليم ، والصحة والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية ، والمياه والصرف الصحي ، والطرق ، والتعاملات الإلكترونية ، ودعم البحث العلمي.

المشاريع الجديدة

وبين معالي وزير المالية أن الميزانية تضمنت برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (٢٦٥٫٠٠٠٫٠٠٠) مئتين وخمسة وستين مليار ريال. ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي الحالي ١٤٣١ / ١٤٣٢ هـ.

الناتج المحلي

وأفاد أنه من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١م)وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١٬٦٣٠٬٠٠٠٬٠٠٠) ألفين ومئة وثلاثة وستين مليار ريال بالأسعار الجارية بزيادة نسبتها (٢٨) ٪ عن المتحقق بالعام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٢ هـ (٢٠١٠م) وذلك نتيجة نمو القطاع البترولي بنسبة (٩٫٤٠) ٪، أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (١٤٫٣) ٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٤٫٥) ٪ والقطاع الخاص بنسبة (١٤٫٣) ٪ بالأسعار الجارية.

وأوضح معالي وزير المالية أنه بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٦٫٨) ٪، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي نمواً نسبته (٤٫٣) ٪، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي (٧٫٨) ٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٦٫٧) ٪ والقطاع الخاص بنسبة (٨٫٣) ٪ وبذلك تصل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤٨٫٨) ٪، وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (١٥) ٪ ، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (١٠٫١) ٪ ، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٤٫٢) ٪ ، وفي نشاط التشييد والبناء (١١٫٦) ٪ ، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٦٫٤) ٪ وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (٢٫٧) ٪ .

وبين معاليه أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار قد أظهر ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) نسبته (٤٫٧) ٪ عما كان عليه في عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٦٫١) ٪ في عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي.

وقال معاليه : " يتوقع أن ينخفض حجم الدين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢ / ١٤٣٣ (٢٠١١م) إلى ما يقارب (١٣٥٫٥٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠) مئة وخمسة وثلاثين مليارا وخمس مئة مليون ريال ويمثل (٦٫٣) ٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣٢ / ١٤٣٣هـ (٢٠١١م) مقارنة بمبلغ (١٦٧٫٠٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠) مئة وسبعة وستين مليار ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣١ / ١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) يمثل ما نسبته (١٠) ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠١٠م).

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله حمد الله سبحانه وأثنى عليه، على ما أنعم به على هذه البلاد، من نعم لا تعد ولا تحصى وما شملته هذه الميزانية من أرقام هي في مجملها تحمل كل الخير لهذه البلاد وشعبها حيث جاءت هذه الجلسة في تاريخ انعقادها متزامنة مع تاريخ المرسوم الملكي الذي أصدره الوالد الباني الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن رحمه الله بإنشاء مجلس الوزراء قبل ستين عاماً، ونحن نجني ثمار ذلك الغرس للملك المؤسس رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

وحث حفظه الله الجميع، على شكر الله جل وعلا، على ما أفاء به على هذه البلاد، وخصها به من النعم ، ووجه رعاه الله كل مسؤول، أن يراعي الله في كل وقت ومكان، ويعمل على خدمة دينه ووطنه، مستشعراً عظم الأمانة التي يحملها.

الشأن المحلي

وأردف معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه أن المجلس ناقش عقب ذلك موضوعات متعلقة بالشأن المحلي حيث رحب خادم الحرمين الشريفين بأصحاب المعالي الوزراء المنضمين إلى المجلس، متمنياً لهم التوفيق لخدمة الدين والوطن، معرباً عن شكره لأصحاب المعالي الوزراء السابقين، على تأديتهم واجبهم بكل أمانة وإخلاص.

وأعرب الملك المفدى، عن تقدير المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً ، لأصحاب الجلالة والسمو قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على ما خرجت به الدورة الثانية والثلاثون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، التي عقدت في الرياض الإثنين الماضي، من قرارات تهدف لخدمة شعوب دول المجلس وتحقق تطلعاتها، مبدياً أيده الله شكره لإخوانه أصحاب الجلالة والسمو على ترحيبهم ومباركتهم ما اقترحه خلال القمة، بشأن الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد، يحقق الخير ويدفع الشر بمشيئة الله، إسهاماً في تعزيز التلاحم والتعاون بين مواطني المجلس، وتحقيق مزيد من التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء ■

تخصيص مبالغ للصرف على مشاريع الإسكان وزيادة رأس مال صندوق الاستثمارات العامة من فائض إيرادات السنة المالية ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ

الرياض - واس

صدرت يوم الإثنين ١ صفر ١٤٣٣هـ الموافق ٢٦ ديسمبر ٢٠١١م، ثلاثة مراسيم ملكية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، وقرار مجلس الوزراء الخاص بإقرار الميزانية.. وفيما يلي نصوص المراسيم:

الرقم:م/٧

التاريخ: ١٤٣٣/٢/١هـ

بعون الله تعالى

نحن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المواد (٧٨،٧٦،٧٣،٧٢) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ

وبعد الاطلاع على المواد(٢٧،٢٦،٢٥) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٦) بتاريخ ١٤٠٧/٤/١٢هـ، الذي ينص على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام.

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/س/٤٦٣٢٥) بتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ، بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٤/١٤٢٥هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) بتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ، بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥/١٤٢٦هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٤٩) بتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ، بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٧٧) بتاريخ ١٤٢٨/١١/٢١هـ، بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١) بتاريخ ١٤٣٣/١/٣هـ، بشأن تخصيص مبالغ للصرف على مشاريع الإسكان وزيادة رأس مال صندوق الاستثمارات العامة لتغطية تكاليف قطار الحرمين من فائض إيرادات السنة المالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢) بتاريخ ١٤٣٣/٢/١هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً: تقدر إيرادات الدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ بمبلغ (٧٠٢،٠٠٠،٠٠٠ر) سبع مئة واثنين مليار ريال.

وتعتمد مصروفاتها للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ بمبلغ (٦٩٠،٠٠٠،٠٠٠ر) ست مئة وتسعين مليار ريال.

ثانياً: تستوفى الإيرادات طبقاً للأنظمة المالية وتودع جميعها بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثالثاً: تفويض وزير المالية بإضافة المبالغ اللازمة للصرف على المشاريع الممولة من فائض إيرادات كل من السنوات المالية: (١٤٢٤/١٤٢٥ و١٤٢٥/١٤٢٦ و١٤٢٦/١٤٢٧ و١٤٢٧/١٤٢٨ و١٤٣٢/١٤٣٣)، الصادر بشأنها الأمر السامي رقم (خ/س/٤٦٣٢٥) بتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ، والأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) بتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ، والأمر الملكي رقم (أ/١٤٩) بتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ، والأمر الملكي رقم (أ/١٧٧) بتاريخ ١٤٢٨/١١/٢١هـ، والأمر الملكي رقم (أ/١) بتاريخ ١٤٣٣/١/٣هـ.

رابعاً: تصرف النفقات وفق الميزانية والتعليمات الخاصة بها.

خامساً: يحول ما قد يتحقق من فائض في إيرادات الميزانية إلى حساب احتياطي الدولة، ولا يجوز السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح العليا للدولة، وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة (سادساً) من مرسومنا هذا.

سادساً: تفويض وزير المالية بالاقتراض والتحويل من حساب احتياطي الدولة - بحسب ما تقتضيه المصلحة - لحساب تسديد الدين العام ولتغطية عجز الميزانية.

سابعاً: أ- تتم المناقلات بين اعتمادات فصول وفروع الميزانية بقرار من وزير المالية، بناءً على تقرير مشترك بينه والوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.

ب - تتم المناقلات بين اعتمادات أبواب الميزانية بقرار من وزير المالية.

ج - تتم المناقلات بين بنود كل من الباب الأول والباب الثاني وبين برامج التشغيل والصيانة السنوية في الباب الثالث بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة، على ألا يزيد ما ينقل إلى أي بند أو برنامج عن نصف الاعتماد الأصلي للبند أو البرنامج الذي سينقل إليه فيما عدا بنود وبرامج الرواتب، وما يزيد على نصف الاعتماد فيكون النقل منها بقرار من وزير المالية.

د- تتم المناقلات بين اعتمادات كل من برامج التشغيل والصيانة غير السنوية في الباب الثالث ومشاريع الباب الرابع بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.

هـ - تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة في الباب الثالث والمشاريع في الباب الرابع بقرار من وزير المالية.

ثامناً: لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية.

تاسعاً: لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يرتب التزاماً على سنة مالية مقبلة باستثناء ما يلي:

أ - العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري، كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يتكرر رصد اعتمادات سنوية لها.

ب - عقود التوريد المعتمدة تكاليفها في الباب الثاني التي تتطلب التعاقد لأكثر من سنة، على أن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية، ويتخذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياساً لتحديد قيمة العقد وألا يرتبط على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى.

ج - عقود برامج التشغيل والصيانة وتنفيذ المشاريع شريطة أن يتم الالتزام في حدود التكاليف المعتمدة لكل برنامج أو مشروع.

عاشراً: إذا ظهر خلال السنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤ أن هناك مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المقرر، تعين عرض الموضوع على رئيس مجلس الوزراء إذا كان التجاوز ناتجاً عن تصرف غير مبرر، وإلا جاز لوزير المالية أو من ينيبه الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤.

حادي عشر: تعتمد التشكيلات الإدارية لكل جهة حسبما صدرت بها الميزانية العامة، ولا يجوز تعديلها إلا بقرار من اللجنة العليا للإصلاح الإداري أو بقرار مبني على ما تنتهي إليه اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري.

ثاني عشر: لا يجوز تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين والعمال إلا على الوظائف المعتمدة في الميزانية وبالشروط والأوضاع المبينة في الأنظمة واللوائح المتبعة.

ثالث عشر: أ - لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب أو رتب خلاف ما هو معتمد بالميزانية.

ب - يستثنى من الفقرة (أ) من هذه المادة تعيين الوزراء والوظائف التي تحدث وفقاً للشروط التي تضمنها نظام الوظائف المؤقتة.

ج - لا يجوز خلال السنة المالية رفع المراتب والرتب المعتمدة بالميزانية.

د - يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحوير مسميات الوظائف وفقاً لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف، وتخفيض المراتب، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.

هـ- يجوز بقرار من وزير المالية نقل الوظائف المعتمدة بين فصول وفروع الميزانية وداخل التشكيل الإداري الواحد، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.

رابع عشر: على الأجهزة الرقابية متابعة تطبيق ما تقضي به الأنظمة السارية والقرارات والتعليمات ذات الصلة.

خامس عشر: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

سادس عشر: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبد الله بن عبد العزيز

الرقم:م/٨

التاريخ: ١٤٣٣/٢/١هـ

بعون الله تعالى

نحن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المواد (٧٨،٧٦،٧٣،٧٢) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على المواد (٢٧،٢٦،٢٥) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٦) بتاريخ ١٤٠٧/٤/١٢هـ، الذي ينص على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام.

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/س/٤٦٣٢٥) بتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ، بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٤/١٤٢٥هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) بتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ، بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥/١٤٢٦هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم

(أ/١٤٩) بتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ، بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣) بتاريخ ١٤٣٣/٢/١هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً: تقدر مصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤ بمبلغ (٢٧,٨٣٦,٧٣٥,٠٠٠ر) سبعة وعشرين ملياراً وثمان مئة وستة وثلاثين مليوناً وسبع مئة وخمسة وثلاثين ألف ريال.

ثانياً: تقدر إيرادات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤ بمبلغ (٣,٦٦٥,٧٩٠,٠٠٠ر) ثلاثة مليارات وست مئة وخمسة وستين مليوناً وسبع مئة وتسعين ألف ريال.

ثالثاً: يعتمد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (٢٤,١٧٠,٩٤٥,٠٠٠ر) أربعة وعشرون ملياراً ومئة وسبعون مليوناً وتسع مئة وخمسة وأربعون ألف ريال.

رابعاً: تصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المالية المرعية.

خامساً: تستوفي الأمانات والبلديات إيراداتها طبقاً للأنظمة والتعليمات المرعية، وعلى الجهات المختصة متابعة تنفيذ ذلك.

سادساً: تسري على ميزانيات الأمانات والبلديات الأحكام المنصوص عليها في المواد (٣،٧،٨،٩،١٠،١١،١٢،١٣،١٤،١٥) من المرسوم الملكي رقم (م/٧) بتاريخ ١٤٣٣/٢/١هـ، الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

سابعاً: يتم النقل من وفر اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات إلى اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات الأخرى بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية.

ثامناً: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانيات في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

تاسعاً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

الرقم: م/٩

التاريخ: ١٤٣٣/٢/١هـ

بعون الله تعالى

نحن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المواد (٧٢،٧٣،٧٦،٧٨) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على المواد (٢٥،٢٦،٢٧) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٦) بتاريخ ١٤٠٧/٤/١٢هـ، الذي ينص على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام.

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/س/٤٦٣٢٥) بتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ، بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٤/١٤٢٥هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) بتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ، بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥/١٤٢٦.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٤٩) بتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ، بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦/١٤٢٧.

وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤) بتاريخ ١٤٣٣/٢/١هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً: تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤ وفقاً للتالي:

١ - تقدر إيرادات المؤسسة العامة للموانئ بمبلغ (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ر) ثلاثة مليارات ريال، وتعتمد مصروفاتها بمبلغ (١,٧١٠,١١٢,٠٠٠ر) مليار وسبع مئة وعشرة ملايين ومئة واثني عشر ألف ريال.

٢ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بمبلغ (٢٠,٤١٣,٠٠٠,٠٠٠ر) عشرين ملياراً وأربع مئة وثلاثة عشر مليون ريال، وتستوفى إيراداتها وتصرف نفقاتها وفقاً لنظامها.

٣ - تقدر إيرادات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بمبلغ (١,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠ر) مليار وست مئة وخمسين مليون ريال، وتعتمد مصروفاتها بمبلغ (١,٩١٤,٧٠٠,٠٠٠ر) مليار وتسع مئة وأربعة عشر مليوناً وسبع مئة ألف ريال.

٤ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بمبلغ (١٥,٤٦١,٢٥٠,٠٠٠ر) خمسة عشر ملياراً وأربع مئة وواحد وستين مليوناً ومئتين وخمسين ألف ريال.

٥ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بمبلغ (١,٧٦٥,٣٥٤,٠٠٠ر) مليار وسبع مئة وخمسة وستين مليوناً وثلاث مئة وأربعة وخمسين ألف ريال.

٦ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة الملكية للجبيل وينبع بمبلغ (٨,٠٩٩,٨١٧,٠٠٠ر) ثمانية مليارات وتسعة وتسعين مليوناً وثمان مئة وسبعة عشر ألف ريال.

٧ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بمبلغ (١٨٣,٧١٨,٠٠٠ر) مئة وثلاثة وثمانين مليوناً وسبع مئة وثمانية عشر ألف ريال.

٨ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ (١٥٤,٦٥٠,٠٠٠ر) مئة وأربعة وخمسين مليوناً وست مئة وخمسين ألف ريال.

٩ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك سعود بمبلغ (٨,٦٢٥,٥٣١,٠٠٠ر) ثمانية مليارات وست مئة وخمسة وعشرين مليوناً وخمس مئة وواحد وثلاثين ألف ريال.

١٠ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك عبد العزيز بمبلغ (٤,٤٧١,٣٤٣,٠٠٠ر) أربعة مليارات وأربع مئة وواحد وسبعين مليوناً وثلاث مئة وثلاثة وأربعين ألف ريال.

١١ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بمبلغ (٢,٢٤٤,٨٥٧,٠٠٠ر) مليار ومئتين وأربعة وأربعين مليوناً وثمان مئة وسبعة وخمسين ألف ريال.

١٢ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمبلغ (٢,٨٥٠,٧٠٨,٠٠٠ر) مليارين وثمان مئة وخمسين مليوناً وسبع مئة وثمانية آلاف ريال.

١٣ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الجامعة الإسلامية بمبلغ (٨٢٨,٤٣٢,٠٠٠ر) ثمان مئة وثمانية وعشرين مليوناً وأربع مئة واثنين وثلاثين ألف ريال.

١٤ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فيصل بمبلغ (١,٨٥٦,٤٨٦,٠٠٠ر) مليار وثمان مئة وستة وخمسين مليوناً وأربع مئة وستة وثمانين ألف ريال.

١٥ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة أم القرى بمبلغ (٢,١٨٩,٦١٢,٠٠٠ر) مليارين ومئة وتسعة وثمانين مليوناً وست مئة واثني عشر ألف ريال.

١٦ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك خالد بمبلغ (٣,٠٤٨,٣٧٨,٠٠٠ر) ثلاثة مليارات وثمانية وأربعين مليوناً وثلاث مئة وثمانية وسبعين ألف ريال.

١٧ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة طيبة بمبلغ (١,٦١٩,١٤٥,٠٠٠ر) مليار وست مئة وتسعة عشر مليوناً ومئة وخمسة وأربعين ألف ريال.

١٨ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة القصيم بمبلغ (١,٩٧٠,٣٢٤,٠٠٠ر) مليار وتسع مئة وسبعين مليوناً وثلاث مئة وأربعة وعشرين ألف ريال.

١٩ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الطائف بمبلغ (١,٥٥٤,٩٠٣,٠٠٠ر) مليار وخمس مئة وأربعة وخمسين مليوناً وتسع مئة وثلاثة آلاف ريال.

٢٠ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة جازان بمبلغ (١,٤٢٩,٠٠٤,٠٠٠ر) مليار وأربع مئة وتسعة وعشرين مليوناً وأربعة آلاف ريال.

٢١ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الجوف بمبلغ (١,٠٢٢,٥٨٤,٠٠٠ر) مليار واثنين وعشرين مليوناً وخمس مئة وأربعة وثمانين ألف ريال.

٢٢ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة حائل بمبلغ (١,٠٣٩,٢٥٧,٠٠٠ر) مليار وتسعة وثلاثين مليوناً ومئتين وسبعة وخمسين ألف ريال.

٢٣ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة تبوك بمبلغ (٩٨٦,٥٩٣,٠٠٠ر) تسع مئة وستة وثمانين مليوناً وخمس مئة وثلاثة وتسعين ألف ريال.

٢٤ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الباحة بمبلغ (٧٦٩,٣٢٨,٠٠٠ر) سبع مئة وتسعة وستين مليوناً وثلاث مئة وثمانية وعشرين ألف ريال.

٢٥ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة نجران بمبلغ (٧٦٦,٣٤٨,٠٠٠ر) سبع مئة وستة وستين مليوناً وثلاث مئة وثمانية وأربعين ألف ريال.

٢٦ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الحدود الشمالية بمبلغ (٧٢٤,٦١٧,٠٠٠ر) سبع مئة وأربعة وعشرين مليوناً وست مئة وسبعة عشر ألف ريال.

٢٧ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بمبلغ (١,١٧٣,٧٩٤,٠٠٠ر) مليار ومئة وثلاثة وسبعين مليوناً وسبع مئة وأربعة وتسعين ألف ريال.

٢٨ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الدمام بمبلغ (٢,٣٦٧,٥٢٩,٠٠٠ر) ملياري وثلاث مئة وسبعة وستين مليوناً وخمس مئة وتسعة وعشرين ألف ريال.

٢٩ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الأمير سلمان بن عبد العزيز بمبلغ (٨١٢,١١٦,٠٠٠ر) ثمان مئة واثني عشر مليوناً ومئة وستة عشر ألف ريال.

٣٠ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة المجمعة بمبلغ (٤٩٣,٠٨٣,٠٠٠ر) أربع مئة وثلاثة وتسعين مليوناً وثلاثة وثمانين ألف ريال.

٣١ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة شقراء بمبلغ (٧٥٩,٠٣٠,٠٠٠ر) سبع مئة وتسعة وخمسين مليوناً وثلاثين ألف ريال.

٣٢ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمبلغ (٤,٧٩٥,٢٨٩,٠٠٠ر) أربعة مليارات وسبع مئة وخمسة وتسعين مليوناً ومئتين وتسعة وثمانين ألف ريال.

٣٣ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بمبلغ (١,٧٩٧,٥١٣,٠٠٠ر) مليار وسبع مئة وسبعة وتسعين مليوناً وخمس مئة وثلاثة عشر ألف ريال.

٣٤ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات معهد الإدارة العامة بمبلغ (٥١٩,٣١٩,٠٠٠ر) خمس مئة وتسعة عشر مليوناً وثلاث مئة وتسعة عشر ألف ريال.

٣٥ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمبلغ (٤,٩٨٣,٠٠٠,٠٠٠ر) أربعة مليارات وتسع مئة وثلاثة وثمانين مليون ريال.

٣٦ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الهلال الأحمر السعودي بمبلغ (١,٧٠٤,٦٦٣,٠٠٠ر) مليار وسبع مئة وأربعة ملايين وست مئة وثلاثة وستين ألف ريال.

٣٧ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للصناعات الحربية بمبلغ (١,٩٦٨,٥٢٨,٠٠٠ر) مليار وتسع مئة وثمانية وستين مليوناً وخمس مئة وثمانية وعشرين ألف ريال.

٣٨ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بمبلغ (٢١٦,١٥٠,٠٠٠ر) مئتين وستة عشر مليوناً ومئة وخمسين ألف ريال.

٣٩ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للسياحة والآثار بمبلغ (٥١١,٢٥٠,٠٠٠ر) خمس مئة وأحد عشر مليوناً ومئتين وخمسين ألف ريال.

٤٠ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بمبلغ (٨٩٠,٠٠٠,٠٠٠ر) ثمان مئة وتسعين مليون ريال.

٤١ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للغذاء والدواء بمبلغ (٦٨٦,١٠٠,٠٠٠ر) ست مئة وستة وثمانين مليوناً ومئة ألف ريال.

٤٢ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مؤسسة البريد السعودي بمبلغ (٢,٧٧٧,٣٥٩,٠٠٠ر) ملياريين ومئتين وسبعة وسبعين مليوناً وثلاث مئة وتسعة وخمسين ألف ريال.

٤٣ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للطيران المدني بمبلغ (١٥,٤٥٦,٦٩٣,٠٠٠ر) خمسة عشر ملياراً وأربع مئة وستة خمسين مليوناً وست مئة وثلاثة وتسعين ألف ريال.

٤٤ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة حقوق الإنسان بمبلغ (٨٤,١٦٢,٠٠٠ر) أربعة وثمانين مليوناً ومئة واثنين وستين ألف ريال.

٤٥ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للمساحة بمبلغ (٤٠٩,٣٣١,٠٠٠ر) أربع مئة وتسعة ملايين وثلاث مئة وواحد وثلاثين ألف ريال.

٤٦ - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ر) خمس مئة مليون ريال.

ثانياً: يتم إيداع ما يزيد من الإيرادات وما لم يتم صرفه من المبالغ المسحوبة من اعتمادات الميزانية بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثالثاً: تستوفى الإيرادات وتصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المرعية.

رابعاً: فيما عدا المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية تسري على ميزانيات المؤسسات العامة الأخرى الأحكام المنصوص عليها في المواد (٣،٧،٨،٩،١٠،١١،١٢،١٣،١٤،١٥) من المرسوم الملكي رقم (م/) بتاريخ ١٤٣٣/٢/١هـ الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤.

خامساً: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

سادساً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة ذات الميزانيات المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

وكان قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٣٣/٢/١هـ، قد نص على الموافقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، على أن تتقيد كل جهة حكومية بالصرف بما لا يتجاوز اعتمادات الميزانية وعدم الالتزام بأي نفقة ليس لها اعتماد، ويطبق بهذا الخصوص قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٧) وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٢هـ، وفي حالة نشوء وضع طارئ لا يتحمل التأخير يرفع عنه للمقام السامي طبقاً لمقتضى المادة (٧٣) من النظام الأساسي للحكم، والمادة (٢٧) من نظام مجلس الوزراء ■

أبرز الاعتمادات المخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية

بيان الميزانية الإيضاحي لوزارة المالية

الرياض – واس

أصدرت وزارة المالية بياناً بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة فيما يلي نصه:

بيان من وزارة المالية:

يسر وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/ ١٤٣٤هـ، إيضاح النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٢/ ١٤٣٣، واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٣/١٤٣٤، وتطورات الاقتصاد الوطني، وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ:

الإيرادات العامة

يتوقع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (١٫١١٠٫٠٠٠٫٠٠٠) ألف ومئة وعشرة مليارات ريال، بزيادة نسبتها (١٠٦) بالمئة عن المقدر لها بالميزانية، (٩٣) بالمئة منها تمثل إيرادات بترولية.

المصروفات العامة

يتوقع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي (٨٠٤٫٠٠٠٫٠٠٠) ثمان مئة وأربعة مليارات ريال، بزيادة مقدارها (٢٢٤٫٠٠٠٫٠٠٠) مئتان وأربعة وعشرون مليار ريال، بزيادة نسبتها (٣٩) بالمئة عما صدرت به الميزانية، وقد صدرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، بتحويل مبلغ (٢٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠) مئتين وخمسين مليار ريال من فائض إيرادات العام المالي الحالي إلى حساب في مؤسسة النقد العربي السعودي وتخصيصه لتمويل بناء (٥٠٠) ألف وحدة سكنية، المعتمد تنفيذها بالأمر الملكي رقم (أ/٦٣) وتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ، والتي وقعت وزارة الإسكان عقد التصاميم والإشراف على تنفيذها. وتضمنت توجيهاته حفظه الله تخصيص جزء آخر لتعويض صندوق الاستثمارات العامة عن تكاليف مشروع قطار الحرمين الذي يمول من موارد الصندوق. ولا تشمل المصروفات أعلاه ما يخص مشاريع البرنامج الإضافي الممولة من فائض إيرادات الميزانيات السابقة، والتي يُقدر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (١١٫٠٠٠٫٠٠٠) أحد عشر مليار ريال، حيث إنها تمول من الحسابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد العربي السعودي.

وتشمل تلك الزيادة في المصروفات ما صدر من أوامر ملكية بصرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين والمتقاعدين ومكافأة الشهرين لطلبة الجامعات والمبتعثين، ورفع الحد الأدنى للرواتب إلى (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال، وتثبيت بدل غلاء المعيشة ضمن الراتب الأساسي، وزيادة رأس مال كل من صندوق التنمية العقارية والبنك السعودي للتسليف والادخار، وضم الدارسين في الخارج على حسابهم الخاص، وتغطية الزيادة في الصرف على الأعمال التنفيذية المتعلقة بمشروع توسعة الساحات الشمالية للمسجد الحرام، واستكمال تعويضات نزع ملكية العقارات وتوسعة المسجد النبوي الشريف، وصرف راتب شهرين للمستفيدين من الضمان الاجتماعي، ورفع عدد أفراد الأسرة المستفيدة من الضمان الاجتماعي، ودعم بعض البرامج المساندة للضمان الاجتماعي، ودعم الجمعيات التعاونية، وإقامة مشروعي الامتياز التجاري وبيت المحترف السعودي، ودعم البرامج المساندة للطلبة المحتاجين في وزارة التربية والتعليم، وتوسيع الخدمات المقدمة من الرعاية والتنمية الاجتماعية وتطويرها، وزيادة مخصص الإعانات التي تقدم للجمعيات الخيرية من الدولة.

وقد بلغ عدد العقود التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة (٢٦٠٠) عقد، تبلغ قيمتها الإجمالية ما يقارب (١٤٨٫٣٠٠٫٠٠٠) مئة وثمانية وأربعين ملياراً وثلاث مئة مليون ريال. وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الماضية.

الدين العام

يتوقع أن ينخفض حجم الدين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١ م) إلى ما يقارب (١٣٥٫٥٠٠٫٠٠٠) مئة وخمسة وثلاثين ملياراً وخمس مئة مليون ريال، ويمثل (٦٫٣) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م)، مقارنة بمبلغ (١٦٧٫٠٠٠٫٠٠٠) مئة وسبعة وستين مليار ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠م)، يمثل ما نسبته (١٠) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠١٠م).

ثانياً: الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٣هـ:

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

١ ـ قدرت الإيرادات العامة بمبلغ (٧٠٢٫٠٠٠٫٠٠٠) سبع مئة واثنين مليار ريال.

٢ ـ حددت النفقات العامة بمبلغ (٦٩٠٫٠٠٠٫٠٠٠) ست مئة وتسعين مليار ريال.

٣ ـ يقدر الفائض في الميزانية بمبلغ (١٢٫٠٠٠٫٠٠٠) اثني عشر مليار ريال.

ثالثاً: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

وفقاً للتوجيهات السامية الكريمة، ولأهمية تعزيز مسيرة التنمية واستمرار جاذبية البيئة الاستثمارية بشكل عام، التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين بمشيئة الله، استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٣/١٤٣٤ على المشاريع التنموية، حيث وزعت الاعتمادات المالية بشكل ركز فيه على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها، تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (٢٦٥٫٠٠٠٫٠٠٠) مئتين وخمسة وستين مليار ريال. ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢.

وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية.

قطاع التعليم والتدريب

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (١٦٨٫٦٠٠٫٠٠٠) مئة وثمانية وستين ملياراً وست مئة مليون ريال، ويمثل أكثر من (٢٤) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، وبزيادة نسبتها (١٣) بالمئة عن ما تم تخصيصه للقطاع بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣.

ففي مجال التعليم العام سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه (٩٫٠٠٠٫٠٠٠) تسعة مليارات ريال، خاصة من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة" المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

وبهدف توفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تضمنت الميزانية اعتمادات لإنشاء (٧٤٢) سبع مئة واثنتين وأربعين مدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق، إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (٢٩٠٠) ألفين وتسع مئة مدرسة، والمدارس التي تم استلامها هذا العام وعددها أكثر من (٩٢٠) تسع مئة وعشرين مدرسة، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لـ (٢٠٠٠) ألفي مبنى مدرسي للبنين والبنات، وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مباني إدارات التربية والتعليم وصالات متعددة الأغراض ومراكز علمية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تم اعتماد المبالغ اللازمة لتشغيل الجامعة الإلكترونية واستكمال إنشاء المدن الجامعية في عدد من الجامعات، تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها حوالي (٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠) خمسة وعشرين مليار ريال، كما تم اعتماد النفقات اللازمة لافتتاح (٤٠) أربعين كلية جديدة.

كما تم اعتماد مرحلة إضافية لمشروع مساكن أعضاء هيئة التدريس والذي يجري تنفيذه حالياً، ليصل إجمالي القيمة التقديرية المعتمدة له إلى (١٣٫١٠٠٫٠٠٠) ثلاثة عشر ملياراً ومئة مليون ريال.

وسوف يستمر برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي (المرحلة الأولى والثانية)، كما صدرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين حفظه الله رقم (أ/٢٢) وتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠هـ بضم جميع الدارسين على حسابهم الخاص لعضوية البعثة، ويصل عدد الطلبة والطالبات والموظفين الدارسين في الخارج إلى أكثر من (١٢٠٫٠٠٠) طالب وطالبة، ومرافقيهم البالغ عددهم أكثر من (١٣٧٫٠٠٠) مرافق. ويتوقع أن يصل إجمالي نفقات المبتعثين الذين تشرف عليهم وزارة التعليم العالي في نهاية العام المالي الحالي إلى ما يقارب (٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠) عشرين مليار ريال.

وتم في مجال التدريب التقني والمهني اعتماد تكاليف لإنشاء كليات ومعاهد جديدة تبلغ قيمتها التقديرية (١٫٠٦٤٫٠٠٠٫٠٠٠) مليار وأربعة وستين مليون ريال، وافتتاح وتشغيل عدد من المعاهد المهنية والمعاهد العليا للبنات لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية أكثر من (٨٦٫٥٠٠٫٠٠٠) ستة وثمانين ملياراً وخمس مئة مليون ريال، بزيادة نسبتها (٢٦) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (١٧) سبعة عشر مستشفى جديداً ومركزاً طبياً، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية والإسكان.

ويجري حالياً تنفيذ (١٣٧) مئة وسبعة وثلاثين مستشفى جديداً بمناطق المملكة، بطاقة سريرية تبلغ (٢٨٫٤٧٠) ثمانية وعشرين ألفاً وأربع مئة وسبعين سريراً. وتم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ استلام (٢٢) اثنين وعشرين مستشفى جديداً بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٣٢٥٠) ثلاثة آلاف ومئتين وخمسين سريراً.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء مقرات لأندية رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومباني لمكاتب العمل، ودعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى زيادة المخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي، ودعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني بهدف اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة، ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/ ١٤٣٣ إلى حوالي (٢٥٫٣٠٠٫٠٠٠) خمسة وعشرين ملياراً وثلاث مئة مليون ريال.

الخدمات البلدية

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية؛ ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات، أكثر من (٢٩٫٢٠٠٫٠٠٠) تسعة وعشرين ملياراً ومئتي مليون ريال، بزيادة نسبتها (١٩) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣، منها حوالي (٣٫٧٠٠٫٠٠٠) ثلاثة مليارات وسبع مئة مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لإعمار مكة المكرمة، وتنفيذ البنية التحتية لضاحية الملك عبد الله بن عبد العزيز بجازان، وتنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن، وتحسين وتطوير لما هو قائم، بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع ومخططات المنح في مدن المملكة وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات.

النقل والاتصالات

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي (٣٥٫٢٠٠٫٠٠٠) خمسة وثلاثين ملياراً ومئتي مليون ريال، بزيادة نسبتها (٤٠) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، وذلك نتيجة تقدم العمل بمشروع مطار الملك عبد العزيز الجديد بجدة.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية، تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها أكثر من (٢٤٫٧٠٠٫٠٠٠) أربعة وعشرين ملياراً وسبع مئة مليون ريال، حيث شملت الميزانية تطوير مرافق الكهرباء وإنشاء أرصفة وتوسعة وتطوير المرافق والبنية التحتية في بعض الموانئ، وتطوير وتوسعة مطار الملك خالد بالرياض، وإنشاء مطار الملك عبد الله بجازان، وتطوير أربعة مطارات إقليمية، إضافة إلى اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق سريعة ومزدوجة ومفردة، مجموع أطوالها أكثر من (٤٢٠٠) أربعة آلاف ومئتي كيلومتر، منها طريق الخرج / القويعية المزدوج (المرحلة الثانية)، والطريق السريع لربط مدينة جدة بمكة المكرمة مباشرة (المرحلة الأولى)، وطريق المدينة المنورة/ العلا السريع (المرحلة الثانية)، وطريق القصيم / مكة المكرمة المباشر (المرحلة الثانية)، وطريق القصيم / الجبيل السريع (المرحلة الأولى)، وطريق الظهران / العقير / سلوى مع التقاطعات (المرحلة الثالثة)، ورفع مستوى طريق الفرشة / الربوعة / الجربة / ظهران الجنوب، والطريق المحوري أحد رفيدة / شعار مروراً بشرق المطار (مرحلة أولى)، وطريق تبوك / المدينة المنورة السريع (المرحلة الثالثة)، والجزء المتبقي من طريق حائل / رفحا، وإصلاح طريق / أبوحدرية / حفر الباطن / رفحا، والطريق الساحلي السريع جازان / الموسم / الطوال (المرحلة الثانية)، والطريق الدائري لمنطقة الباحة (الجزء السادس)، وإنشاء طريق لربط مدينة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرياضية بجدة وما يلزمها من تقاطعات. واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة، وإعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن (٢٠٠٠) ألفي كيلومتر، إضافة إلى ما يقارب (٢٨٫١٠٠) ثمانية وعشرين ألفاً ومئة كيلومتر يجري تنفيذها حالياً، أبرزها طريق بطحاء / شيبة/أم الزمول (المرحلة الأولى)، والطريق الساحلي السريع الشقيق / جازان (المرحلة الأولى)، والطريق الدائري الأوسط بمكة المكرمة (المرحلة الثانية).

وتم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ الانتهاء من تنفيذ واستلام مشاريع للطرق بمختلف مناطق المملكة، يبلغ أطوالها حوالي (٢٫٨٠٠) ألفين وثمان مئة كيلو متر.

المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الاقتصادية

الأخرى حوالي (٥٧٫٥٠٠٫٠٠٠) سبعة وخمسين ملياراً وخمس مئة مليون ريال، بزيادة نسبتها (١٣) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، واستكمال التجهيزات الأساسية بمحطة تحلية المياه برأس الخير، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة. وقد بلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة (٧٨٫٠٠٠) ثمانية وسبعين ألف كيلومتر، منها (٦٫٥٠٠) ستة آلاف وخمس مئة كيلومتر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣، كما بلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة (٢٣٫١٠٠) ثلاثة وعشرين ألفاً ومئة كيلومتر، منها (٣٫٩٠٠) ثلاثة آلاف وتسع مئة كيلومتر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢ / ١٤٣٣.

كما تضمنت الميزانية مشاريع وزيادات لإنشاء صوامع جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء، وتطوير البنى التحتية للمدن الصناعية بمختلف مناطق المملكة، وتعزيز البنية التحتية وتوفير ودعم المرافق العامة والخدمات في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، ورأس الخير للصناعات التعدينية، وتنفيذ بعض الأعمال الإنشائية في المحميات الطبيعية.

وبهدف زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات إلى مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية فقد تضمنت الميزانية مشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع القائمة، تبلغ تكاليفها أكثر من (٦٫٦٤٠٫٠٠٠) ستة مليارات وست مئة وأربعين مليون ريال لتجهيز البنية التحتية في (الجبيل، وينبع) للصناعات البتروكيماوية، وإنشاء المرافق التعليمية والسكنية والطرق والخدمات الأخرى. كما تضمنت الميزانية مشاريع لتجهيز البنية التحتية والطرق للصناعات التعدينية برأس الخير.

صناديق التنمية وبرامج التمويل

إضافة إلى برامج الاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض التي ستساهم بإذن الله في توفير فرص وظيفية إضافية للمواطنين ودفع عجلة النمو.

وبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تقدم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومي منذ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ حوالي (٤٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠) أربع مئة وأربعين مليار ريال، ويتوقع أن يصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٣/١٤٣٤ أكثر من (٨٦٫١٠٠٫٠٠٠) ستة وثمانين ملياراً ومئة مليون ريال. ومع تزايد الاهتمام والدعم الحكومي لقطاعي التعليم الأهلي والخدمات الصحية الأهلية وتنميتهما بلغت القروض الحكومية المقدمة لهما حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ أكثر من (٨٫٣٠٠٫٠٠٠) ثمانية مليارات وثلاث مئة مليون ريال، وسيستمر البرنامج بدعم هذه المشاريع.

وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ أكثر من (٢١٫٧٥٠٫٠٠٠) واحد وعشرين ملياراً وسبع مئة وخمسين مليون ريال.

قطاعات أخرى

أ ـ الاستمرار في تنفيذ "الخطة الوطنية للعلوم والتقنية"، وسوف يؤدي تنفيذها بإذن الله إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية.

ب ـ الاستمرار في الإنفاق على المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية"، الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية. وقد أسهم ذلك في تقدم المملكة في ترتيبها على الصعيد الدولي بمقدار (٤٧) مرتبة حتى العام (٢٠١٠م)، وذلك في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية التعاملات الإلكترونية الحكومية منذ صدوره في عام (٢٠٠٣ م). وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي تعمل على تطبيق التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية (١٦٩) جهة، كما بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة (٧١) جهة حكومية. وفيما يتعلق بتطبيق السداد الإلكتروني لجميع الرسوم الحكومية من خلال نظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ (٥) جهات حكومية، ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى (١٠٩) جهات، منها (٦٠) جهة حكومية، وقد بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ سبعة وأربعين (٤٧٫٠٠٠٫٠٠٠) مليار ريال، بزيادة نسبتها (١٣٥) بالمئة عن العام المالي السابق ١٤٣١/١٤٣٢ ليصل إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام منذ إطلاقه وحتى ١٤٣٣/١/٢٤هـ ما يقارب (٧٧٫٠٠٠٫٠٠٠) سبعة وسبعين مليار ريال.

رابعاً: تطورات الاقتصاد الوطني:

الناتج المحلي الإجمالي

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٫١٦٣٫٠٠٠٫٠٠٠) ألفين ومئة وثلاثة وستين مليار ريال بالأسعار الجارية، بزيادة نسبتها (٢٨) بالمئة عن المتحقق بالعام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠ م)، وذلك نتيجة نمو القطاع البترولي بنسبة (٩٫٤٠) بالمئة. أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (١٤٫٣) بالمئة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٤٫٥) بالمئة، والقطاع الخاص بنسبة (١٤٫٣) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٦٫٨) بالمئة، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي نمواً نسبته (٤٫٣) بالمئة، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي (٧٫٨) بالمئة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٦٫٧) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٨٫٣) بالمئة، وبذلك تصل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤٨٫٨) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (١٥) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (١٠٫١) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٤٫٢) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (١١٫٦) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٦٫٤) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (٢٫٧) بالمئة.

وقد أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة: وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار، ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١ م) نسبته (٤٫٧) بالمئة عما كان عليه في عام ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠ م)، وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٦٫١) بالمئة في عام ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١ م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي.

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي، من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) نمواً نسبته (١٠٫٢) بالمئة مقارنة بنمو نسبته (٢٫١) بالمئة لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠م). كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (٨٫٤) بالمئة، أما على المستوى السنوي فحققت نمواً بلغ (١٣) بالمئة مقارنة بالعام الماضي. وارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (١٠٫١) بالمئة، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية، إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (٧٫٢) بالمئة لتصل إلى (١٩١٫٠٠٠٫٠٠٠) مئة وواحد وتسعين مليار ريال.

كما تشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٩١٥٫٠٠٠٫٠٠٠) تسع مئة وخمسة عشر مليار ريال، بزيادة نسبتها (٥٩) بالمئة عن العام الماضي، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية والنمو المتواضع للواردات السلعية.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٥٩٨٫٠٠٠٫٠٠٠) خمس مئة وثمانية وتسعين مليار ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١ م)، مقارنة بفائض مقداره (٢٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠) مئتين وخمسين مليار ريال للعام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠ م)، بزيادة نسبتها (١٣٩) بالمئة.

التطورات النقدية والقطاع المصرفي

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) نمواً نسبته (١٠٫٢) بالمئة مقارنة بنمو نسبته (٢٫١) بالمئة لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠م). كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (٨٫٤) بالمئة، أما على المستوى السنوي فحققت نمواً بلغ (١٣) بالمئة مقارنة بالعام الماضي. وارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (١٠٫١) بالمئة، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية، إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (٧٫٢) بالمئة لتصل إلى (١٩١٫٠٠٠٫٠٠٠) مئة وواحد وتسعين مليار ريال.

السوق المالية

اتخذت هيئة السوق المالية خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) العديد من الخطوات الهادفة لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتطوير أسواقها وتوفير المزيد من العدالة والشفافية والإفصاح في معاملاتها، حماية للمستثمرين وتعزيزاً لثقتهم بالسوق المالية السعودية.

فضمن إطار تطوير الأنظمة والقوانين اللازمة لدعم البنية التشريعية للسوق المالية والارتقاء بها، أصدر مجلس الهيئة لائحة الفصل في منازعات الأوراق المالية، وتعديل بعض مواد قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإلزام الشركات المدرجة للفقرة (ب) من المادة العاشرة من لائحة حوكمة الشركات. وفي مجال زيادة عمق السوق المالية وتوفير المزيد من الفرص والقنوات الاستثمارية وافقت الهيئة على طرح جزء من أسهم (٥) خمس شركات للاكتتاب العام بمبلغ يزيد على (١٫٧٠٠٫٠٠٠) مليار وسبع مئة مليون ريال، وطرح صكوك لشركتين بمبلغ يزيد على (٥٫٥٠٠٫٠٠٠) خمسة مليارات وخمس مئة مليون ريال، وإصدارات حقوق أولية لأربع شركات بمبلغ يزيد على (٤٫٤٠٠٫٠٠٠) أربعة مليارات وأربع مئة مليون ريال، ورخصت لـ(٣٨) صندوقاً استثمارياً وصندوقاً من صناديق المؤشرات المتداولة.

واستمرت الهيئة في تنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية، حيث أقيمت العديد من حملات التوعية والتثقيف المالي.

تطورات أخرى

أ ـ أكد تقرير صندوق النقد الدولي لعام (٢٠١١م) أن المملكة حققت على مدار العقود القليلة الماضية إنجازات هائلة في مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تقترب في الوقت الحالي من المتوسطات المسجلة في دول مجموعة العشرين. وأشار أعضاء مجلس الصندوق إلى أن المملكة نجحت في تجاوز التباطؤ العالمي، وأعربوا عن رأيهم بأن آفاق الاقتصاد مواتية على المدى القريب، وأشادوا بدور المملكة للاستمرار في العمل على تحقيق استقرار الأسواق النفطية. كما أثنوا على الإصلاحات التي أجرتها الحكومة في السنوات الأخيرة في مجالي التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي.

ب ـ أشادت مؤسسة التصنيف العالمية (فيتش) بسياسة المملكة المالية والنقدية الحكيمة التي انتهجتها وأبقت على التصنيف الائتماني الذي حصلت عليه المملكة على درجة التميز (AA-) في التصنيف الائتماني العالمي وذلك على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي تمر بها كثير من الدول ومؤسساتها المالية، مما يدل على متانة الاقتصاد والقوة المالية للمملكة وحسن إدارتها لاستثماراتها الخارجية واحتياطاتها من النقد الأجنبي والإشراف المنضبط على القطاع البنكي.

ج ـ تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام (٢٠١٢م) تصنيف المملكة في المرتبة (١٢) الثانية عشرة من بين (١٨٣) مئة وثلاث وثمانين دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الاستثمار بها.

هـ ـ تمت الموافقة على إنشاء بعض الهيئات الحكومية وبعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات وتشمل: إنشاء وزارة للإسكان، وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والموافقة على تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي، وعلى تنظيم اللجنة الوطنية لتقنين أعمال التشغيل والصيانة وتقييسها، وإنشاء المجمع الفقهي السعودي، والموافقة على نظام إيرادات الدولة، والموافقة على اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية.

وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار ■

من ملامح الميزانية